

غير أن القوات العسكرية الأميركية لا تحتاج إلى الصور لأهداف خاصة بها؛ فالحال أن هذه القوات تمتلك ستة أقمار فضائية، يُضاف إليها قمرٌ سابع أُطلق في الأسبوع الأول من أكتوبر. وهناك أربعة أقمار اسمها كيهولز Keyholes، تقوم بالتقاط صور فوتوغرافية تُقدَّر بأنها أفضل بستٍ إلى عشر مرات من الصور التي يلتقطها ايكونوس.

أثار قرار استخدام البنتاغون السلطات التجارية بدلاً من القانونية من أجل منع توفير الصور الفضائية الخاصة انتقاداً حاداً من أخصائيي الاستخبارات الأميركية ليلة ١٦ أكتوبر. فلما كانت صور القواعد الأفغانية المقصوفة لا تُظهر مواقع القوات الأميركية أو تهدد أمن القوات العسكرية الأميركية، فإن ذلك المنع كان يُمكن أن يهاجم في وسائل الإعلام الإخبارية بوصفه انتهاكاً للتعديل الأول من إعلان الحقوق الذي يضمن حرية الصحافة. «لو أنهم فرّضوا تحكماً بالكاميرا لكان ممكناً جداً أن تُقاضي الهيئات الإخبارية الحكومة بحجة فرض هذه الأخيرة رقابة مسبقة»، قال جون بايك من موقع انترنت أميركي اسمه «الامن القومي» Globalsecurity، وهو موقع يُنشر صوراً عبر الأقمار الاصطناعية لتسهيلات عسكرية وإرهابية مزعومة حول العالم.

الخيار البديل الوحيد للصور الفضائية الدقيقة سيكون جهاز كوزموس الروسي. ولكن روسيا لم تقرر إلى الآن الدخول في الفراغ المعلوماتي الذي خلقته صفقة البنتاغون مع شركة أفغانستان أوفسبيس إيميجينغ!



د. روبرت جنسن: نعته رئيس جامعتة بالحماقة لقوله إن ١١ أيلول ليست أكثر جدارة بالاحتقار من إرهاب أميركا في العراق

صوتي». وبعد ثلاث ساعات، ومع تحول مركز التجارة العالمي أنقاضاً، ومع كفاح رجال الإطفاء لإخماد حريق البنتاغون، أعاد برنولد عبارته الشهيرة أمام صف آخر. ولكن بدلاً من أن يثير تعلقه الضحك، أثار رد فعل غاضباً في مجمله ما يزال يتردد صداه برغم اعتذاراته المتكررة. فقد قام آلاف من الأساتذة

فالحال أن الصور التي التقطها «ايكونوس»، وهو قمرٌ اصطناعيٌ خاصٌ متطورٌ أُطلق عام ١٩٩٩، أفضل من الصور التي التقطها القمرُ التجسسيُّ الاصطناعيُّ وتوفرت للجيش أثناء أكثر فترات الحرب الباردة. وتتضمن التفاصيل المدهشة للصور المأخوذة بواسطة «ايكونوس» رتلاً من الإرهابيين المتدربين يمشون بين معسكرات التدريب في جلال آباد. وبالوضوح نفسه تُمكن رؤية جثثٍ ملقاة على الأرض بعد عمليات القصف التي جرت الأسبوع الماضي. بموجب القانون الأميركي تمتلك وزارة الدفاع الأميركية السلطة القانونية لفرض «تحكم بمصراع الكاميرا» Shutter control، حيال الأقمار الفضائية الخاصة المرسلّة من الولايات المتحدة، وذلك من أجل منع «الأعداء» من استخدام الصور أثناء حوض أميركا الحرب. غير أن أمراً لم يصدر بمثل ذلك التحكم، حتى بعد أن بدأت غارات القصف قبل أيام.

هذا وقد اتخذ قرار الحؤول دون حصول الآخرين على صور الأقمار الفضائية الخاصة يوم الخميس في ١١ تشرين الأول (أكتوبر)، عقب ورود تقارير عن وقوع ضحايا مدنية كبيرة جراء القصف خلال الليل على معسكرات التدريب قرب دارونتا، شمال غرب جلال آباد. وبدلاً من أن يستحضر البنتاغون امتيازاته القانونية اشترى الحقوق الحصرية لكل صور «ايكونوس» الفضائية من الشركة التي تديره (وهي شركة أفغانستان أوفسبيس إيميجينغ). وعُقد الاتفاق بين الطرفين مع مفعول رجعي يشمل الصور الملتقطة في بداية غارات القصف.

## المعارضون يعتبرون الجامعات أقلّ تحملاً للاختلاف بعد اعتداءات ١١ أيلول

مايكل فلتشر

اعتداءات ١١ أيلول جعلت الجامعات الأميركية، وهي المكان الذي يُتوقع أن يجد المرء فيه أقل قدر من الرقابة، معقلاً «لأشد حالات الرقابة وضوحاً». ويأتي انتهاك التعديل الأول هنا من الجو الامتثالي الضاغط؛ إذ يُستخدم بعض الناس أحداث ١١ أيلول لقمع أي رأي مخالف.

كانت الطائرات نمة لوفة قد حرتت في قلب مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون حين قدم الدكتور ريتشارد أ. برنولد من جامعة نيو مكسيكو لتلاميذه في صف التاريخ لسنة «الفرشمان» ما يسميه اليوم مشروع نكتة غير موقفة. فقد أخبر برنولد، البالغ من العمر ٥٥ عاماً، تلاميذه أن «أي واحد يفجر البنتاغون سينال

برسالة يقول فيها إن الأستاذ الصريح قد غدا «نعباً للحمافة المكتفة في أمور السياسة العامة». أما جنسن، وهو ناشط كما يصف نفسه وله منصب ثابت في الجامعة، فقد قال إن التوبيخ العلني لا يؤثر فيه إلا قليلاً. وأضاف «غير أن السؤال هو كيف يرد الطلاب والأساتذة في المناصب ما دون العليا على مثل هذه الإهانة العلنية».

وقالت روث فلاور، مديرة السياسة العامة في الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات، «إذا كان جو القلق من جراء الاعتداءات الإرهابية يعني أنه لا يمكن أن يكون هناك نقاش في الجامعات فذاك أمر غير صحي أبداً». وزادت «بعض الأمور هنا ترجع إلى الحقبة المكارثية. ولكن الحالة الآن مختلفة لأن الحكومة ليست هي من يُخبر الجمهور ما يستطيع وما لا يستطيع أن يقوله، بل إن المسألة الآن أقرب إلى أن تكون مسألة مشاعر عامة تريد أن تملئ [على المرء] كيفية التصرف».

لقد كهرت اعتداءات ١١ أيلول، والحرب المتواصلة على الإرهاب، الرأي العام الأميركي كما لم تفعله إلا بضعة أحداث في التاريخ الحديث. وكشفت الاستفتاءات عن دعم شعبي كاسح للضربات العسكرية الأميركية على أفغانستان. ويقول بعض دعاة حرية التعبير إن الأجواء الحالية تسحق الاعتراض. فثمّة عدد من الكتاب «الذين انتقدوا قيادة الرئيس بوش أو السياسة الخارجية الأميركية قد انتقدوا هم بدورهم من عدة جوانب، بل فقدوا وظائفهم. وبعض المعلنين والمحطات التلفزيونية داخل كل ولاية تخلت عن بث برنامج محطة ABC «غير سليم سياسياً» بعد أن وصّف مقدّم البرنامج بيل ماهر بعض الأعمال الأميركية الحربية بـ «الجبانة».

يُطلق أساتذة الجامعات الآن أن الامتثالية الجديدة تُملك أثرًا أكادماً في الجامعات، حاثّةً بذلك مكانة هذه الجامعات تاريخياً من حيث هي معقلٌ للسجالات والمعارضة. فخلال حرب فيتنام كانت الجامعات في قلب الحركة المناهضة للحرب. وأما الآن، كما يقول دعاة حرية التعبير، فقد غدت الجامعات أقلّ سماحاً بالخلاف. يقول هنري أ.

سيلفرغلايت، مؤلف جامعة الظل، وهو كتاب يتحرى الانتهاكات التي تطول حرية التعبير في الجامعات، إنه «من الواضح أن الوضع الحالي جعل الناس في حالة عصبية حقا. ولكن يبدو الآن أن المكان الذي تُعثر فيه على أشد حالات الرقابة وضوحاً إنما هو الجامعات - وهي تحديداً المكان الذي كنت تتوقع أن تجد فيه أقل قدر من الرقابة».

في مسعى لترويج التنوع على حرم الجامعات قام ثلثا الكليات والجامعات الأميركية بتبني قواعد للتعبير تمنع، بشكل عام، استخدام اللغة التي تجرح مشاعر الناس على أساس عرقي أو إثني أو جنسي. لكن ثبت أن تطبيق هذه القواعد أمر صعب بسبب تعارضها الصميمي مع «التعديل الأول» من «إعلان الحقوق».

«ما هو دور الجامعات؟ أوه ممارسة العلاج النفسي؟» سأل هالفورسن. «أهي مؤسسات علاجية، أم أماكن يجتمع فيها الطلاب ويتشاطرون الآراء، ونعم، يهينون بعضهم بعضاً، ثم يتصلحون في النهاية؟»

ومع ذلك يقول عدد كبير من المدراء والطلاب إن ثمة ضرورةً لحدود ما في التعبير، وذلك من أجل ضمان بقاء الجامعات أماكن تحرّب بكل الطلاب وتغذّيهم ثقافياً. وعلاوة على ذلك، كما يقول

والخريجين وغيرهم - وبعضهم كان على معرفة بأشخاص قضاوا في اعتداءات ١١ أيلول - بالشكوى إلى مدراء الجامعة. وتنادى الطلاب لطرده، وطالب مشرّعون وقادة رجال أعمال بطرده هم أيضاً. كما تلقى برثولد تهديدات بالقتل، الأمر الذي دفعه إلى العكوف عن المجيء إلى الجامعة أسبوعاً كاملاً.

في هذه الأثناء باشرت الجامعة تحقيقاً يرجح أن ينتهي بعمل تاديبى بحق الدكتور برثولد. وقال برايان فوستر، وهو موظف إداري كبير (بروفوست)، «هناك أمور كثيرة لا نستطيع أن نقولها بحصانة كاملة، وإن في حرم الجامعة نفسه».

والحال أن برثولد هو من بين عدد متزايد من الأساتذة والموظفين في جامعات أخرى يواجهون هم أيضاً التوبيخ لإطلاقهم تعليقات مثيرة للجدل، أو لاتخاذهم مواقف رمزية بارزة في الأسابيع التي تلت الاعتداءات الإرهابية. وقد واجه مؤيدو سياسة الولايات المتحدة ومعارضوها معاً تائيبات قاسية وسط ذلك الجو الحساس الذي ساد منذ ذلك الوقت.

يقول مسؤولو الجامعات إن التائيبات مسوغة، نظراً إلى حالة البلاد النفسية وإلى المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق أساتذة الجامعات. ولكن المنادين بحرية التعبير يقولون إن التوبيخات العلنية تسلط الآن جواً من الجفوة والبرود على السجلات الخشن أحياناً الذي طبع على امتداد التاريخ للجامعات الأميركية بطابعه. «مع تركيز الأمة انتباهها على موضوع واحد كما هو حالها اليوم، نستطيع أن نرى أن الجامعات ليست صديقةً لحرية التعبير»، قال ثور ل. هالفورسن، وهو المدير التنفيذي لـ «مؤسسة الحقوق الفردية في التعليم» وهي مؤسسة مكرّسة لحماية التعبير الحر في الجامعات، قبل أن يُضيف «إن جامعاتنا قد استولى عليها طغيان القلق على مشاعر الآخرين».

في جامعة «الصليب المقدس» في ورستر في ولاية ماساتشوستش، طلب رئيس إحدى الدوائر من إحدى السكرتيرات أن تنزل علماً كانت قد علّقته في مكتبها إجلالاً لصديق لها مات في إحدى الطائرات المخطوفة في ١١ أيلول. فقد اعتبر رئيس تلك الدائرة أن عرض العلم لم يكن أمراً مناسباً. ولكن بعد أن بلغ هذا النبأ إحدى الجرائد المحلية، مثيراً رد فعل شعبياً غاضباً، سمح للسكرتيرة بأن تَضَع علماً آخر على مكتبها أيضاً.

ودان رئيس جامعة مدينة نيويورك (CUNY) ماثيو غولدستاين بعض الأساتذة الذين شاركوا في ندوة مطلع هذا الشهر، حيث ألقى المتحدثون مسؤولية الاعتداءات في ١١ أيلول على عاتق السياسة الخارجية الأميركية. وقال غولدستاين إن هؤلاء المتحدثين يقدمون للإرهابيين «أعداءً واهية».

وتعرض روبرت جنسن، وهو أستاذ صحافة في جامعة تكساس في أوستن، لتوبيخ علني من طرف رئيس الجامعة لاري ف. فولكنر لنشره مقالة في صفحة الرأي في إحدى الجرائد يقول فيها إن اعتداءات ١١ أيلول ليست أكثر جدارة بالاحتقار من «أعمال الإرهاب الهائلة» التي ارتكبتها الولايات المتحدة في العراق وفي أماكن أخرى. ومع أن فولكنر أقر بحرية جنسن في التعبير عن رأيه، فقد رد عليه

المسؤولون، فإن على الأساتذة مسؤولية الحث على النقاش وعلى أن يكونوا مرتبّين مسؤولين.

حين أدلى برثولد بتعليقاته أمام صفوفه الصباحية في جامعة نيو مكسيكو كان الطلاب «ما يزالون يتسألون إن كانت البركوريكي [في نيو مكسيكو] ستكون هي هدف [الإرهاب] بحسب ما ذكر فوستر وهو مسؤول كبير في الجامعة، مضيفاً «كان ثمة قدر هائل من الخوف والارتباك في هذا الشأن». هذا وقد وصفت الجامعة، في رسالة أوجزت فيها نتائج تحقيقاتها، تعليقات برثولد بأنها ليست مسألة حرية تعبير بل هي انتهاك أخلاقي. وقالت الجامعة إن هذا الأستاذ فشل في أن يلتزم دوره كدليل «ثقافي».

بعد أسبوع على الاعتداءات الإرهابية بدأ كُن هيرلسون تدريس صف الفرشمن في مادة السياسة الأميركية في جامعة أورنج كوست كوليدج في كوستا ميسا (كاليفورنيا) بالتساؤل بصوت عال كيف يُمكن العالم الإسلامي أن يدين الاعتداءات الإرهابية في نيويورك ولا يدين التفجيرات الانتحارية التي تحدث بشكل منتظم في إسرائيل. ويقول هيرلسون إنه كان يهدف إلى إشعال نقاش حيوي بين الطلاب المتثين في صفه. غير أن النقاش ما لبث أن انحرف إلى سجال حام بين هذا الأستاذ وأربعة طلبة مسلمين رفضوا مساواة الأعمال الفلسطينية بالإرهاب.

في اليوم التالي شكوا الطلاب إلى مدرء الجامعة من أن هيرلسون خصهم بالقول إنهم «إرهابيون» و«نازيون» - وهي تهمة ينفياها

هيرلسون. وقالت صالحة عبد المعطي، وهي من مواليد كاليفورنيا وتحدث من أبوين من الشرق الأوسط، «إنه منحاز جداً ضد الطلاب المسلمين ويجهز بذلك كثيراً». وتضيف قائلة «في الأسبوع التالي، وبعد انتهاء الصف، أحاط بنا الطلاب وراحوا يصرخون علينا. بعضهم كان يقول 'ارجعوا إلى بلادكم'. شعرت بعواطف جياشة. وبدأت أبكي».

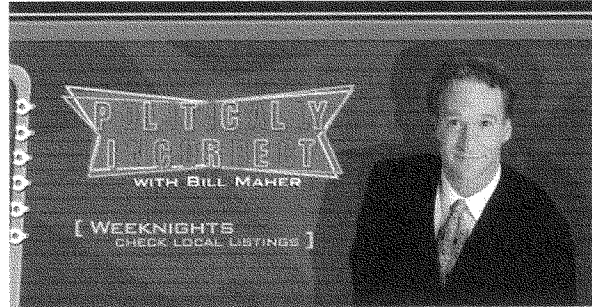
بعد أن تقدم الطلاب بالشكوى تلقى هيرلسون مكالمة هاتفية من رئيس الجامعة الذي أخبره بأنه تقرر أن يترك هيرلسون الجامعة مؤقتاً، مع بقاء معاشه سارياً إلى حين انتهاء الجامعة من التحقيق في الحادث.

«لا إجراءات مرعية. لا شيء»، قال هيرلسون البالغ من العمر ٥٧ عاماً، وكان قد علم في الجامعة ١٨ عاماً. «لم يؤذ النقاش في تلك الجامعة أحداً أبداً، بحسب علمي. على الطلاب أن يستمعوا في الصف أومراً قد لا يسمعونها مرة ثانية في حياتهم قط. إن لم توافقني الرأي فبمقدورك أن تقف وتعلن ذلك، ما دمت لم ترتكب أي عنف».

ولكن مسؤولي الجامعة في أورنج كوست يعارضون ذلك. فقد قالوا إن الاعتداءات الإرهابية خلقت جوّاً خاصاً ينبغي التزامه داخل الصفوف نفسها. «المسألة ليست مسألة حريات أكاديمية. إنها مسألة سلوك في الصف وكيف يعامل [برثولد] التلاميذ»، قال جيم كارنت وهو ناطق باسم الجامعة، متابعا «ما حدث يتخطى حدود الحريات الأكاديمية. ونظراً إلى ما يحدث خارج حدود الحرم الجامعي، فأنت لا تستطيع أن تتجاهل ذلك».

## برنامج بيل ماهر يواجه المنع

بيل ماهر، مقدم برنامج Politically Incorrect [غير سليم سياسياً]، كاد أن يتسبب في منع برنامجه على محطة ABC حين وصف السياسة العسكرية الأميركية بأنها «جبانة» لقصفا من عل. فكان أن وقع في مشاكل مع شركتي «سيرز» و«فدرال إكسپرس»، وهما من رعاة المحطة، ودفع عدداً من شركاء ABC في بعض الولايات المتحدة إلى التوقف مؤقتاً عن بث برنامجه. وقد سارع ماهر إلى إنقاذ برنامجه بالقول علناً إنه يقصد إدانة كلينتون (!) لاعتماده المفرط على القنابل الذكية بدلاً من المقاتلين على الأرض.



## دفاعاً عن الحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة

في الأزمة الناجمة عن أحداث ١١ أيلول الرهيبة، شارك أكاديميون على امتداد الولايات المتحدة في حلقات دراسية، ومؤتمرات، وتظاهرات، وفي نشاطات أخرى تهدف إلى تنمية فهم نقدي مطلع لما يحدث ولأسباب حدوثه. ولما كانت الولايات المتحدة اليوم تخوض حرباً في أفغانستان، فإن مثل هذه النشاطات تتواصل. ولكن للأسف تعرّض بعض المشاركين فيها للتهديد، وهوجموا للجهر بأرائهم. ويُعدُّ أمناء جامعة «مدينة نيويورك» شجراً رسمياً لأساتذة في الجامعة انتقدوا

وقّع عددٌ من المثقفين والأساتذة الأميركيين والعرب بياناً دفاعاً عن الحرية الأكاديمية في أميركا، وهي الحرية التي ضمنتها التعديل الأول. ومن الموقعين إدوارد سعيد (أستاذ الأدب الانكليزي والمقارن في جامعة كولومبيا)، وأناطول أنطون (أستاذة الفلسفة في جامعة ولاية سان فرنسيسكو)، وريتشارد غيبسون (أستاذ مشارك للدراسات الاجتماعية في جامعة ولاية سان دييغو). وهذا نصه: